دور التنوع الاقتصادي في تطور الاقتصاد الإماراتي للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)

أ.د عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت
abidalhamad@yahoo.com
٠٧٧٠٦١٣٨٩٣٨

حنين رضوان عبد القادر
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تـسير الإمارات العربيــة المتحدة بخطوات سريعة على طريق بناء البلد العصرى في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وتماشياً مع رؤية الحكومة لتنويع الاقتصاد واتباع رؤية الأجندة الوطنية لعام ٢٠٢١، التي أطلقتها الحكومة الاماراتية في عام ٢٠١٠، بهدف جعل الإمارات العربية المتحدة ضمن أفضل بلدان العالم واستشراف المستقبل بعدم التركيز على قطاع واحد، فقد اتخذت خطوات واسعة لتركيز نموها على مختلف القطاعات غير النفطية؛ وذلك لادراكها مخاطر وآثار الاقتصاد الريعي على واقعها ومستقبلها ولتحقيق نمو شامل ومستدام، فهدف البحث الكشف عن دور واهمية التنويع الاقتصادي في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتطوير وتقدم الامارات العربية المتحدة، إذ توصل البحث الى ان النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة ظل متماسكاً وقوياً على الرغم من اضطراب اسعار النفط عالمياً بسبب سياسات التنويع الاقتصادي .

Abstract :

In line with the Government's vision to diversify the economy and follow the vision of the National Agenda 2021, launched by the UAE government in 2010, the UAE aims to make the UAE one of the best countries in the world. And looking to the future not to focus on one sector, it has taken extensive steps to focus its growth on various non-oil sectors, in order to recognize the risks and effects of the rental economy on the reality and future and to achieve a comprehensive and sustainable growth, The economic diversification of the United Arab Emirates (UAE) has remained strong despite the global oil price turmoil due to economic diversification policies.

المقدمة :

تُعَد الإمارات العربية المتحدة من أقل الدول اعتماداً على النفط من بين دول مجلس التعاون الخليجي بالرغم من كبر حجم صادراتها، وتتميز من حيث الإنتاج والتصدير بأنخفاض التكاليف، إذ يقدر إنتاج النفط الخام بمعدل بلغ (2,989) مليون برميل يومياً، بينما قدر معدل إنتاج الغازالطبيعي حوالي (54,200) مليار متر مكعب سنوياً، وبسهولة عملية التصدير للأسواق العالمية لقربها من السواحل والمؤانئ واعتمادها سياسة ثابتة قائمة على تطوير المصادر النفطية والتحكم في إنتاجها، والمحافظة على تلبية الاحتياجات لأطول فترة ممكنة، إذ تقوم هذه السياسة على إنتاج النفط والغاز بما يكفي تمويل التنمية وتوظيف الايرادات النفطية لخدمة القطاعات الاخرى لاسيما بعد ادراكها إن التنويع الاقتصادي هو الحل الأمثل مستقبلاً لتمتعها بمقومات تدعم الاستدامه، إذ يتحرك اقتصادها بثبات خاصة بعد إعداد الميزانية الاتحادية الخمسية (٢٠١٧-٢٠٢١) بنفقات تقديرية بلغت (٦٧,٢٥٠٦) مليار دولار لتلبية متطلبات رؤياها الوطنية المستقبلية

- **مشكلة البحث :** تتمثل مشكلة البحث بكون اقتصاد الإمارات العربية المتحدة يُعَد اقتصاد ريعي، ويعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية لتمويل الاستثمارات فيه، وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى وزيادة الناتج المحلي الاجمالي .
- **أهمية البحث :** تتجلى أهمية البحث في توضح العلاقة بين التنويع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الاجمالي وإلقاء الضوء على التقدم المتواصل للإمارات العربية المتحدة والسعي المستمر لبناء بلد متقدم والتخطيط لمستقبل مستدام .
- **فرضية البحث :** يقوم البحث على فرضية مفادها إن الإمارات العربية المتحدة اعتمدت في توجيه سياساتها الاقتصادية على التنويع الاقتصادي من اجل زيادة الناتج المحلي الاجمالي لتحقيق مراتب متقدمة عربياً وعالمياً .
- **هدف البحث :** يهدف البحث الى الكشف عن دور واهمية التنويع الاقتصادي في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتطوير وتقدم الامارات العربية المتحدة، إذ ركزت جهودها لتنويع مصادر دخلها نتيجة لادراك مخاطر وآثار الاقتصاد الريعي على واقعها ومستقبلها .
- **منهجية البحث :** يعتمد البحث المنهج الاستنباطي بأسلوب المزج بين الوصفي التحليلي العام بالاعتماد عن البيانات المتوفرة عن القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال دراسة دور التنويع الاقتصادي في تطوير اقتصاد الإمارات العربية المتحدة .
- **هيكلية البحث:** تحقيقاً لفرضية البحث وصولاً لهدفه فقد قسم البحث الى :
- **أولاً : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي .**
- **ثانياً : الواقع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة**
- **ثالثا : القطاع الاستخراجي في الامارات العربية المتحدة**
- **رابعاً : التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة**

أولاً : الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

١- **مفهوم التنويع الاقتصادي :** شغل موضوع التنويع الاقتصادي مكانه هامه في الادبيات الاقتصادية إذ يلعب دوراً رئيسياً في تعزز الاستقرار الاقتصادي خاصه في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية الناضبة (البلدان ذات الاقتصاد الريعي) ويساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي والرفاه الاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ويمكن توضيح مفهوم التنويع الاقتصادي في اللغة : فالنَوْعُ أخص من الجنس، وتَنَوْع الشيء أنْواعاً بمعنى : صنف من كل شيء وجعلها أنواعا مختلفة (معجم الصحاح، ٢٠١٨، ١) وبمعنى انه " التنويع في الهياكل الاقتصادية وذلك بمحاولة خلق قاعدة انتاجية ورفع قدراتها وكفاءتها في قطاعات متنوعة ومختلفة، إذ يساهم هذا بأرتقاء واقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتحل محل المورد الوحيد كبدائل للحد من المخاطر والتي من شانها زيادة مصادر الدخل الرئيسية وتعزيز قدرات اقتصاد البلد الحقيقية بإطار التنافسية العالمية "، كما تفسرَ المراجع الاقتصادية غالباً بأنه العمل على تقليل الاعتماد على ايرادات القطاع الرئيسي وتنويع القاعدة الاقتصادية بتعزيز الاستثمار في القطاعات الانتاجية المختلفة لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع الصادرات غير النفطية واستخدام النقد الاجنبي لنقل التكنولوجية وتفعيل الضرائب في الاقتصاد، ولاسيما إذا كان البلد ذا اقتصاد ريعي لانه مُعرَض للتقلبات الداخلية والخارجية (روابنية وباهي، ٢٠١٦، ١٣٥) .

عُرف التنويع الاقتصادي على أنهُ "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة موَلِدة للدخل لغرض تقليل الاعتماد على إيرادات القطاع الرئيسي والمسؤول عن زيادة الايرادات العامة والمساهم الاكبر في الناتج المحلي الاجمالي، مما سيفتح مجالات جديدة بقيمة مضافة أعلى قادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية لتقليل معدل البطالة وزيادة نمو الناتج ورفع معدلات النمو في الأجل الطويل"، وكما يُعرَف التنويع الاقتصادي بانه " استخدام أموال النفط لخلق قاعدة متينه لاقتصاد ما من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والاستثمار في المجالات

ذات الانتاج الحقيقي، أي إيجاد مصادر إضافية غير نفطية لتوفير العملة الأجنبية وزيادة إيرادات الموازنة العامة فضلاً عن خلق مصادر مستدامة للاستخدام في القطاعات الإنتاجية والخدمية لاستيعاب الأعداد المتنامية الداخلة لسوق العمل، بعيدًا عن الاستخدام الحكومي " (مرزوك، ٢٠١٣ : ٧-٨) .

٢-**اهمية التنويع الاقتصادي :** ادركت اغلب بلدان العالم اهمية التنويع الاقتصادي سعياً لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي من اجل تنمية اقتصادية شاملة، ولاسيما بلدان مجلس التعاون الخليجي بعد ادراكهم مخاطر الاقتصاد الريعي على مستقبل اقتصادياتهم، إذ تعتمد اغلب صادراتهم على المورد الناضب (النفط الخام) والذي يعود بايرادات لتمويل ميزانية الدولة العامه وزيادة النفقات الحكومية ودعم الانشطة الاقتصادية المختلفة، فتبنت الامارات العربية المتحدة استراتيجيات اقتصادية محفزة للتنويع الاقتصادي، وسعت جاهده لتطوير الهيكل الاقتصادي وتغييره، اي تباين نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي والذي يؤدي الى تقليل الاختلالات الهيكلية ويوفر الحماية لاقتصادها من الظروف الطارئة والتقلبات الداخلية والخارجية فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة نتيجة لاقامة المشاريع والاستثمارات، مما يحقق تدريجياً الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام (الاسكوا، ٢٠٠١، ١٧) .

ثانياً : الواقع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة : تأسست الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ وتبلغ مساحتها (٨٣.٦٠٠ كم^{٢}) إذ تتمتع بموقع استراتيجي مهم لقربها من خطوط المواصلات الرئيسية وتمثل نقطة الترانزيت الحيوي في عالم النفط واسواقه ونقطة الاتصال بين القارتين الاوربية والاسيوية والقارات الاخرى، وتمتلك مخزوناً إستراتيجياً كبيراً من مصادر الطاقة العالمية (النفط والغاز الطبيعي) ويتركز بنسبة (٩٠%) في العاصمة ابوظبي إذ يُعَد من أهم دعائم اقتصادها والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الاجمالي؛ نتيجة لنمو الايرادات النفطية فضلاً عن امتلاكها (النحاس، الالمنيوم، الكروميت، اليورانيوم، الحجر الجيري) وموارد معدنية أخرى ولكن بكميات محدودة، كما تعاني من محدودية مواردها المائية خاصة المياه العذبة، فضلاً عن غناها بالموارد البشرية المؤهلة على الرغم من الخلل في تركيبتها السكانية، إذ بلغت نسبة المواطنين (١٩%) من اجمالي عدد السكان مقابل (٨١%) من الوافدين الاجانب في عام ٢٠١٦ (حسين وعبدالقادر، ٢٠١٧، ١٦٤)

تعد الامارات العربية المتحدة من أوائل البلدان التي تبنت وعملت بأستراتيجيات اقتصادية للتنويع الاقتصادي لمواجهة المخاطر ومواكبة البلدان المتقدمة، إذ يتمتع اقتصادها بمرونه وميزات تنافسية عالمية، وتمتلك قطاع مصرفي قوي وتحتفظ باحتياطيات مالية كبيرة تساعدها على تهيئة بيئة استثمارية مستقرة وآمنة، كما تحافظ على استقرار عملتها المحلية (الدرهم الاماراتي) وتوفر التمويل اللازم لمشاريعها والوفاء بالتزاماتها المالية وخاصة امارة أبوظبي في المدى الطويل وإمارتي الشارقة ورأس الخيمة على المدى القصير، أي الإنفاق في موازناتها العامة دون تعثرات مالية، وكما تمتلك الامارات العربية المتحدة صندوق سيادي يُعَد الاول في الوطن العربي، كما ان جهاز أبوظبي للاستثمار خامس أكبر صندوق سيادي عالمياً بمبلغ يقدر بنحو (٧٩٢) مليار دولار (حكومة.امارات، ٢٠١٨ : ١) .

ثالثاً : القطاع الاستخراجي في الامارات العربية المتحدة : باتت الإمارات العربية المتحدة من أهم البلدان النفطية في إنتاج وتصدير النفط الخام خليجياً وعربياً وعالمياً؛ لسعيها المبكر للوصول إلى أفضل الشروط الفنية والاقتصادية، والاستفادة من الثروة النفطية، وتوجيه سياسات استخراج النفط وتسويقه والمحافظة عليه، فأنضمت كعضو في أهم المنظمات العربية والعالمية (منظمة أوابك، منظمة أوبك)*، ففي عام ٢٠٠٠ ازداد نشاطها الاستكشافي وتم حفر (٣١٠) بئراً من الآبار الاستكشافية والتطويرية، وتركيز جهودها على الحقول المنتجة

خاصة، وكما تم تنفيذ مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد لحقول (باب، وزاكوم، ومرغم)، ومن أبرز حقول النفط (حقل باب، حقل بوحصا، حقل عصب، حقل أبو البكوش، حقل بندق، حقل مبرز، حقل سهيل، حقل أم الدلخ، حقل أم شيف، زاكوم السفلي، زاكوم العلوي) في أبو ظبي وتبلغ عدد آبارهم (٩٧٩)، و(حقل فتح، حقل راشد، حقل مرغم، حقل فلاح) في دبي بعدد (١٧٦) بئر، و(حقل صالح) في رأس الخيمة بعدد (٧) آبار منجزة، فضلاً عن (حقل كهيف، حقل صاجع، حقل مبارك) في

* **منظمة أوابك :** هى منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تأسست عام ١٩٦٨، لتعاون الأقطار العربية الأعضاء فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة النفط، وتوثيق العلاقات فيما بينها، واما **منظمة أوبك** : فهى المنظمة العالمية المصدرة للنفط، إذ تضم جميع البلدان المصدرة للنفط والتي يبلغ عددها (١٣) بلد على مستوى العالم، تأسست عام ١٩٦٠ بفيينا، وتشرف على صياغة السياسة النفطية العامة للأعضاء، مثل الإنتاج وكميته وحصص كل دولة من الإنتاج والتسعير والدفاع عن مصالح الأقطار المنتجة .

في الشارقة بعدد (٤٨) بئراً منجزاً، وازداد نشاطها الاستكشافي وبلغت عدد الآبار المنجزة نحو (١٧٣) بئراً في عام ٢٠٠٩ مع سعيها المتواصل واستمرار النشاطات الاستكشافية والتطويرية مما أدى إلى إطالة عمر الاحتياطي النفطي الإماراتي (البصام، ٢٠١١ : ٥)، ويمكن بيان مدى مساهمة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الاجمالي من خلال الجدول (١) :

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع النفط والغاز للإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦) (مليون دولار)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	السنوات	إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز (مليون دولار)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
٢٠٠١	٢٥٩٦٧	١٠٣٣١٢	٢٠٠٩	٦٩٢٣١	٢٥٤٨٠٤
٢٠٠٢	٢٥٧٠٦	١٠٩٨١٦	٢٠١٠	٩٠٩٥٩	٢٨٧٤٢٢
٢٠٠٣	٣١٤٥٨	١٢٤٣٤٦	٢٠١١	١٣٧٧١٧	٣٤٨٥٩٥
٢٠٠٤	٤٣٢٧١	١٤٧٨٢٤	٢٠١٢	١٤٧٥٤٩	٣٧٢٣١٤
٢٠٠٥	٦٢١٣٩	١٨٠٦١٨	٢٠١٣	١٥٧١٥٢	٤٠٢٣٤٠
٢٠٠٦	٨٣٣٣٦	٢٢٢١١٧	٢٠١٤	١٣٨١٤٠	٣٩٩٤٥١
٢٠٠٧	٨٧٦٣٦	٢٥٧٩١٦	٢٠١٥	٩٠٦٩٩	٣٧٥٢٣٠
٢٠٠٨	١١٦٨٤٣	٣١٥٤٧٥	٢٠١٦	١٢٩٥٠٠	٣٩٢١٠١

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :-

- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، ابوظبي، ٢٠١٢، ٣٨ .
- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبوظبي، ٢٠١٥، ٣٥ .
- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، الملاحق الاحصائية، أبوظبي، ٢٠١٦، ٤١١-٤١٢ .

يتضح من خلال الجدول السابق ان الإمارات العربية المتحدة سجلت في عام ٢٠٠٢ أدنى قيمة لقطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، إذ بلغ (25706) مليون دولار أي بنسبة (٢٣%) من أجمالي الناتج المحلي، وأعلى نسبة لمساهمة القطاعات الأخرى بنحو(٧٧%) من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغت قيمته (90699) مليون دولار أي بنسبة (٣٥%) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١، وذلك لاضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية عالمياً، وتوجيه السياسات الاقتصادية الإماراتية لتنويع مصادر دخلها والتخلي عن الاقتصاد الريعي، وزيادة استثمار العوائد

النفطية في بناء قاعدة اقتصادية واسعة وشاملة ومستدامة بشكل عقلاني وإدارة وطنية وتفعيل دور القطاعات غير النفطية لتحقيق نمو أقتصادي مستدام (بدوي، ٢٠١٠ : ٤-٥)، بعد ذلك عاد نشاط قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي ليسجل ارتفاعاً ملحوظاً وذلك لزيادة الطلب على النفط الإماراتي خاصة؛ لانخفاض صادرات بعض البلدان المصدرة، كالعراق جراء الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وانعدام الاستقرار والأمن وتأثيرها على البلدان العربية عامة والمجاورة خاصة، واستمر الارتفاع حتى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ التي أدت لانخفاضه بشكل كبير فبلغ (69231) مليون دولار أي بنسبة (٢٧%) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩.

استمر تقدم اقتصاد الإمارات العربية المتحدة ونموه، فوصل قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أعلى قيمة له في عام ٢٠١٣، إذ بلغ (157152) مليون دولار وبنسبة (٣٩ %) من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة لإنشاء شركة بترول أبو ظبي الوطنية، وإنجاز قواعد مهمة للصناعة النفطية في الرويس وداس بأبوظبي، وجبل علي في دبي، والصجعة في الشارقة، وإقامة منشآت صناعية عدة ذات كثافة رأسمالية لزيادة كميات الإنتاج، وتطوير حقل زاكوم إذ وضعت شركة زادكو الخطط لرفع الطاقة الإنتاجية لحقل زاكوم العلوي العملاق من حوالي (٥٠٠) الف يوميا إلى حوالي (٧٥٠) الف برميل يوميا في نهاية عام ٢٠١٥، وكما شرعت بأنشاء أربعة جزر نفطية اصطناعية تعد الأولى من نوعها في آسيا والشرق الاوسط؛ لحمل منصات الحفر وآليات إنتاج النفط العملاقة الخاصة بالشركة (لعبادي، ٢٠١٢ : ٦٢-٦٣)، ليتراجع مرة أخرى ويبلغ (90699) في العام ٢٠١٥ أي بنسبة (٢٤ %) من أجمالي الناتج المحلي، بينما كان يبلغ (138140) مليون دولار أي بنسبة (٣٥ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٤، وهو تراجع كبير يعزى إلى انخفاض أسعار النفط، ومساهمة القطاعات غير النفطية وتنوع مصادر دخلها واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والاهتمام بالأسواق المالية خاصة في إمارة دبي، واتباع سياسة الترشيد وضبط الانفاق وتوجيهه للإنفاق الرأسمالي، واصلاحات وتشريعات في الاستثمار وتشجيعه سواء كان (خاصاً أو اجنبياً) لتوفير مناخ استثماري جاذب وبناء بيئة اقتصادية واجتماعية مستدامة (حسن، ٢٠١٧ : ٥)، مما ساعد قطاع النفط الخام والغاز على استمرار الارتفاع ليبلغ (١٢٩٥٠٠) مليون دولار من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦ .

رابعاً : التنوع الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة : اتخذت الامارات العربية المتحدة خطوات واسعة لتركيز نموها على مختلف القطاعات غير النفطية لتحقيق نمو شامل ومستدام، ويمكن تتبع ذلك من خلال مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الاجمالي من القطاعات الاقتصادية في الجدول (٢) :-

جدول (2) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية عدا قطاع النفط والغاز للإمارات العربية المتحدة للمدة (2001-2015) (مليون دولار)

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة والصيد والغابات	2313	2420	2396	2462	2521	2430	2519	2609	2630	2449	2548	2582	2655	2710	2801
الصناعات التحويلية	13755	14346	15248	17018	19160	21450	23278	27132	23315	25744	30764	32676	34314	36030	38266
الكهرباء والماء	1718	1883	2370	2758	3434	4111	4737	5772	6560	7000	8096	9173	9765	9818	10628
التشييد والبناء	9881	10277	12005	13346	15769	19717	25790	33286	32852	33316	32711	32462	36212	35972	39009
إجمالي القطاعات السلعية عدا قطاع النفط والغاز	27667	28926	32019	35584	40884	47708	56324	68799	65357	68509	74119	76893	82946	84530	90704
التجارة والمطاعم والفنادق	21010	22787	24517	26044	28173	33517	40873	46003	40313	43175	45115	46362	49193	53967	58724
النقل والمواصلات والتخزين	7965	9322	10274	12619	14213	16879	20718	24184	24103	24375	27355	29169	31779	34580	37229
المؤسسات المالية والتامين	2664	2753	3125	3868	5469	7208	9069	7831	6489	6488	6303	7243	8414	8255	12574
إجمالي القطاعات التوزيعية	31639	34862	37916	42531	47855	57605	70660	78018	70905	74038	78772	82774	89386	99802	108527
الإسكان	10767	12403	14274	17101	19379	22191	30274	34227	29808	30666	32809	36158	40615	41275	44528
الخدمات الحكومية	4713	5013	5423	5686	6298	6676	7509	10776	12374	15562	16393	18505	20926	23836	27185
الخدمات الأخرى	2558	2906	3256	3652	4062	4602	5513	6812	7129	7688	8785	10434	11318	11867	13587
إجمالي القطاعات الخدمية	18039	20322	22953	26438	29740	33468	43296	51815	49311	53916	57987	65098	72858	76979	85300
الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط والغاز	77345	84110	92888	104553	118479	138781	170280	198632	185573	196463	210878	224765	245188	261311	284531

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :

- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبوظبي، 2012، 38 .
- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبوظبي، 2015، 38 .
- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، الملاحق الاحصائية، أبوظبي، 2016، 412 .

8

من الجدول السابق يمكن توضيح مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وكالاتي :-

١-**مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي :** من خلال تتبع قيم ونسب مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات يتضح إن قيمة هذا القطاع كانت (٢٣١٣) مليون دولار، وبنسبة مساهمة (٢,٢٤ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2001، واتجهت قيمة هذا القطاع إلى الارتفاع تارة والإنخفاض تارة أخرى خلال السنوات اللاحقة، حتى بلغت أعلى قيمة له بحوالي (٢٨٠١) مليون دولار وبنسبة مساهمة (٠,٧٥ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥؛ وذلك لاتباع سياسات زراعية خاصة مثل (التركيب المحصولي، والأخذ بمبدأ الميزة النسبية، ورفع معدلات التكثيف الزراعي إلى أكبر حد، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية، وتطور الرقعة الأرضية المزروعة والإنتاج الزراعي والحيواني، واستخدام التكنولوجيا، لتحقيق التوازن لمتطلبات الاستهلاك وزيادة السكان، وزيادة الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية في مجال البحوث والإرشاد وخلق قوى بشرية عاملة في الزراعة)، فضلاً عن توسيع المساحات المزروعة وبناء المحميات والحضائر الحيوانية وتبني سياسات زراعية مستدامة(شريف، ٢٠٠٩ : ٤٢-٤٦)، وبالرغم من ما سبق إلا إن نسبة مساهمة قطاع الزراعة والصيد والغابات ضعيفة جداً في الناتج المحلي الإجمالي ولا تتناسب مع أهميته الاقتصادية في كل بلدان العالم .

٢- **مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي:** يُعَد قطاع الصناعات التحويلية القائد التكنولوجي للقطاعات الأخرى، إذ يعول عليه كثيراً لتوفيره فرص عمل وزيادة النمو الاقتصادي لارتباطه المباشر مع كافة القطاعات الأخرى، وبملاحظة قيم ونسب مؤشراته نجد إن أدنى قيمة له بلغت (١٣٧٥٥) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١٣,٣١ %) في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١، ليستمر بعدها نشاط القطاع ويسجل ارتفاعاً للسنوات اللاحقة، ليتراجع مرة أخرى ويبلغ (٢٣٣١٥) في العام ٢٠٠٩ أي بنسبة مساهمة (٩,١٥ %) من إجمالي الناتج المحلي؛ وذلك لتأثر الاقتصاد الاماراتي بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية فأدى إلى الانكماش وزيادة معدلات البطالة (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠١٣ : ٢-٥)، ولكن سرعان ما عاد هذا القطاع وتعافى تدريجياً وحقق ارتفاعاً كبيراً وسجل أعلى قيمة له عام ٢٠١٥، إذ بلغت (٣٨٢٦٦) مليون دولار، أي بنسبة (١٠,٢٠ %) من إجمالي الناتج المحلي؛ وذلك لوعي الإدارة واتباع الاستراتيجيات الاقتصادية، وفهم كيفية ظهور عملية تنمية صناعية متطورة والعمل على كبح جماح النشاط الصناعي غير المستدام، فضلاً عن توفر الموارد الاقتصادية (الطبيعية، البشرية) حجماً وتنوعاً وتأهيلاً، وتوفير مرتكزات أساسية وبنى تحتية سليمة، واستخدام تقنيات حديثة لتحسين مستوى الأداء، وتقديم الحوافز والتسهيلات كتأسيس جائزة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للصناعات، وفرض الضريبة الكمركية لحماية الصناعة المحلية (والاس، بلا : ٧٣-٧٤)، وكما حقق القطاع الصناعي نهضة كبيرة تمثلت في زيادة عدد المنشآت الصناعية واستثماراتها في مختلف المجالات، ودخولها في مشاريع صناعية كبرى مشتركة مع العديد من البلدان والمؤسسات العالمية، وإقامة مناطق صناعية ضخمة تتمثل بـ(مدينة أبو ظبي الصناعية. مدينة دبي الصناعية، مدينة العين الصناعية، منطقة مصفح الصناعية، مدينة خليفة الصناعية)؛ لجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي والعمل على تطبيق الأساليب المتطورة، إذ قامت الشركة الوطنية للمواد الغذائية بإنشاء مصنع في مدينة خليفة الصناعية (كيزاد) وهو أضخم تجمع متكامل للتجارة والصناعة في أبوظبي، ويعد أول مصنع في العالم وأكبر مخزن تبريد حيث يعملان بشكل آلي بالكامل ويدار بمفهوم التوفير الأقصى للطاقة والمياه، فضلاً عن إنشاء مصنع حديث لإعادة التدوير وتصنيع المنتجات باستخدام المخلفات، الأمر الذي ساهم في تنفيذ الاستراتيجيات التي اعتمدتها الإمارات لتطوير القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتنويع مصادر دخلها وزيادة الرفاهية والرخاء وإشباع حاجات الجيل الحالي مع حاجات الأجيال اللاحقة : Kizad, 2017 . (1)

٣- **مساهمة قطاع التشيد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي :** سجل قطاع التشييد والبناء أدنى قيمة له عندما بلغ (٩٨٨١) مليون دولار في عام ٢٠٠١ وبنسبة مساهمة (٩,٥٦ %) من إجمالي الناتج المحلي، واتجهت قيمة ونسبة هذا القطاع إلى الارتفاع خلال السنوات اللاحقة، ليتراجع قليلاً مرة أخرى ليبلغ (٣٢٨٥٢) في العام ٢٠٠٩ أي بنسبة مساهمة (١٢,٨٩ %) من إجمالي الناتج المحلي؛ نتيجة امتداد أثر الأزمة المالية العالمية إلى الاقتصاد الحقيقي وانخفاض أنشطة الصناعات التحويلية والطلب عليها من صناعة مواد البناء، حيث توقفت بعض المشاريع لدى القطاع العام والخاص وتأجيل استكمال إنشاء البعض الآخر، وبأنخفاض الطلب انخفضت الأسعار ليشجع على زيادة تنفيذ مشاريع البناء والتشيد لاستغلال انخفاض تكاليفها (صندوق النقد العربي، ٢٠١٠ : ٧٥)، ثم ارتفعت بعد ذلك قيمة القطاع ليصل أعلى قيمة له في عام ٢٠١٥ وبلغ حوالي (٣٩٠٠٩) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١٠,٤٠ %) من إجمالي الناتج المحلي، وذلك لزيادة الاستثمارات المحلية والاجنبية وتوجه سياساتها العامه نحو السياحة خاصة في إمارتي أبوظبي ودبي، وارتفاع الإنفاق على البنية التحتية الاجتماعية كالمستشفيات والمدارس.. الخ، إذ يتضح إن قيمة هذا القطاع تباينت بين الانخفاض والارتفاع؛ لكونه مرهوناً بالطلب المحلي على الوحدات السكنية والتجارية والخدمية وزيادة الوافدين سواء كانت للعمالة أو السياحة، فضلاً عن اعتماد معايير البناء الأخضر المستدام؛ ليتم تطبيقها في جميع أنحاء البلاد في عام ٢٠١١ وخاصة في المباني الحكومية، والعمل على بناء المدن المستدامة (مدينة مصدر، المدينة المستدامة، مدينة وردة الصحراء، منطقة دبي الجنوب) ومع زيادة دخول عدد من المشروعات العملاقة قيد التنفيذ أصبح قطاع البناء والتشييد في الإمارات العربية المتحدة يحقق نمواً مستداماً في الأعوام الأخيرة (Dubai Chamber, 2017 : 1) .

٤- **مساهمة قطاع الكهرباء والماء في الناتج المحلي الإجمالي :** نلاحظ ان مساهمة قطاع الكهرباء والماء تتماثل مع القطاع الزراعي من حيث انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (١٧١٨) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١,٦٦ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١ وهي القيمة الأدنى له خلال هذه المدة، واتجه إلى الارتفاع تدريجياً حتى بلغ (١٠٦٢٨) مليون دولار وهي أعلى قيمة له وبنسبة مساهمة (٢,٨٣ %) في عام ٢٠١٥؛ وذلك نتيجة الوعي وترشيد الاستهلاك مثل قيام (شركة الإمارات العالمية للألمنيوم) بعد دمج الشركتين (دوبال، إيمال) بتوليد مشترك للكهرباء، وإعدادات الدورة المركبة في محطاتهم لتوليد الكهرباء محققين (٤٦-٤٨ %) من الكفاءة الحرارية، وكما قامت الإمارات العربية المتحدة ببناء مدن مستدامة عدة للحفاظ على الطاقة، واستبدالها بالطاقة المتجددة التي استخدمت التقنيات والتصميمات المعمارية الحديثة، مثل (مدينة مصدر) التي تعد المدينة المستدامة الأولى بالشرق الأوسط، بهدف تقليل استخدام الطاقة والماء، و(المدينة المستدامة) متعددة الاستخدامات في دبي التي تعتمد على الطاقة الشمسية، و(مدينة وردة الصحراء) التي يساعد تصميمها على تقليل استهلاك الكهرباء، ومنطقة دبي الجنوب وتعد الاستدامة إحدى مشاهير (أكسبو ٢٠٢٠)، إذ تولد نصف الطاقة والكهرباء من الموقع نفسه بمصادر طاقة متجددة، فضلاً عن تبني (أنظمة تبريد المناطق DCS) والذي يوفر (٥٠٠ %) من الطاقة، وأصبح واحداً من بين كل عشرة من السكان يستخدم هذه الأنظمة، ولزيادة القدرة الإنتاجية للمياه المحلاة بشكلٍ مستمر، وبمعدلات تفوق معدلات الطلب على المياه ما جعلها آمنة وفي نمو مستمر (حكومة.امارات، ٢٠١٨ : ١)

٥- **مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي :** يساهم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة وبلغت قيمته حوالي (٢١٠١٠) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١,٦٦ %) من إجمالي الناتج المحلي كأدنى قيمة له في عام ٢٠٠١، واتجهت قيمة هذا القطاع إلى الارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ

(٤٠٣١٣) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١٥,٨٢ %) من إجمالي الناتج المحلي؛ نتيجة لانخفاض الطلب وتوجيه الانفاق لمعالجة آثار ومخلفات الازمة المالية العالمية، وليستمر هذا القطاع بعدها بالارتفاع خاصه بعد إنشاء الهيئة الاتحادية للكهرباء والماء التي تقضي بالسماح للمستثمرين من القطاع الخاص بالاستثمار في قطاعي إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء، حتى بلغ أعلى قيمة له بحوالي (٥٨٧٢٤) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١٥,٦٥ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥؛ وذلك لتبوء الإمارات العربية المتحدة مكانة مميزة ومرموقة على الخارطة السياحية العالمية لتمتعها بألاستقرار السياسي والأمن المتكامل وتوفير مرافق سياحية حديثة ومتطورة ومبتكرة لتوفر أفضل الخدمات، خاصة بعد إنشاء مجلس وطني للسياحة والآثار وإدراك عالي ووعي رسمي وشعبي بقيمة صناعة السياحة وفوائدها على كافة الأصعدة (وزارة الاقتصاد، ٢٠١٢ : ٧٣)، إذ أدى هذا إلى زيادة الاستثمار في هذا القطاع (الفنادق والمطاعم والمناطق التجارية الحرة) وتقديم معايير جودة عالية وتوفير أعلى مستوى من الخدمات السياحية والتجارية وعلى كافة الأصعدة خاصة خدمات (الفنادق، المطاعم، التجارة)، وإطلاق المجمعات التجارية الخضراء لتعزيز نمو مصادر الطاقة البديلة، وتسهيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكما تقدم الدعم التشريعي وتوفر منشآت مستدامة لإثراء تجربة السياحة واستقطاب الوافدين وإطلاق العديد من المشاريع الاستراتيجية الضخمة والمهمة لنمو هذا القطاع واستدامته وتوفير بيئة فريدة ومميزة بجودة وقدرات تنافسية عالمية (حكومة.الامارات، ٢٠١٨ : ٣٠-٣٤) .

٦- **مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين في الناتج المحلي الإجمالي :** بتتبع بيانات قطاع النقل والمواصلات والتخزين يلاحظ انه سجل أدنى قيمة له في بداية المدة وبلغ (٧٩٦٥) مليون دولار، أي بنسبة (٧,٧٢ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١، واستمر بالارتفاع وبشكل ملحوظ ومميز حتى بلغ (٣٧٢٢٩) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١٤,٥٨ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥؛ وذلك لتكوينها بُنية أساسية متطورة في قطاع النقل والمواصلات تمثلت بتشيد شبكة من الموانئ البحرية والجوية والبرية، وتقديم وسائل مستدامة للنقل العام مثل (المترو والسكك الحديدية الخفيفة في أبو ظبي، والمترو والترام في دبي.. الخ) وبناء موانئ ومطارات جديدة منها (مطار آل مكتوم الدولي) ويعد أكبر مطار دولي على مستوى العالم، التي من شأنها أن تساهم في ازدهار ونمو القطاع وتوفير فرص عمل جديدة، فاحتل مطار دبي الدولي المركز الأول بعدد المسافرين على مستوى العالم في عام ٢٠١٤ وبسبة زيادة (٦ %) عن عام ٢٠١٣، إذ وصلت عدد الرحلات إلى (١٥٤,٨٢١) رحلة عام 2014 مقارنة بـ(135,213) رحلة في عام ٢٠١٣، وهو إنجاز يدعم الرؤية المستقبلية الطموحة للإمارات العربية المتحدة، ويساهم في رسم خطط توسعية لمواصلة الاستثمار في هذا القطاع خلال السنوات القادمة؛ لتحقيق المزيد من التميز والنجاح ومواصلة المضي قدماً بخطوات ثابته نحو التنمية المستدامة (الجبلي، ٢٠١٤ : ٢) .

٧- **مساهمة قطاع المؤسسات المالية والتامين في الناتج المحلي الإجمالي :** يُعَد قطاع المؤسسات المالية والتامين من أهم القطاعات والأكثر تأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية في الاقتصاد الإماراتي، وخاصة إمارة دبي التي انخفضت قيمة أصول الشركات والمؤسسات المالية والعقارية إلى أقل من (٥٠%) ليجعل مطلوباتها أكثر من موجوداتها، فتراكمت ديونها بشكل يفوق قدرتها؛ نتيجة عدم حصولها على قروض وتمويل من المؤسسات المالية الاجنبية، فطلبت تأجيل سداد ديونها المستحقة (٦ اشهر) مما أدى لزعزعة ثقة مستثمريها وابتعاد البعض منهم من السوق الإماراتية، حيث تكبدت خسائر بلغت نحو (١٢٥١٧٠) مليون دولار، لتنعكس بشكل سلبي على القطاع؛ محاولة إعادة جدولة ديونها بعد ما سجلت مؤشرات سوق دبي نمواً سالباً (البيضاني، ٢٠١٢ : ٣٠)، وبملاحظة قيم هذا القطاع نجد الاضطراب واضحاً خاصة بعد عام ٢٠٠٨، ونجد إن أدنى قيمة له كانت في بداية المدة وقد بلغت (٢٦٦٤) مليون دولار وبنسبة

مساهمة (٢,٥٨ %) في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠١، بينما سجل أعلى قيمة له بحوالي (١٢٥٧٤) مليون دولار وبنسبة مساهمة (٣,٣٥ %) في إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥؛ وذلك لتعزيزها الاستقرار النقدي والمالي نحو نمو مستدام، من خلال اعتماد نظم الدفع الإلكتروني، وإدارة رشيدة للاحتياطيات، واعتماد أطار رقابي فعال وبنية تحتية رصينة وآمنة للأسواق المالية وفقاً للمعايير الدولية، ولكنها تبقى نسبة مساهمة ضئيلة جداً بالنسبة إلى القطاعات الأخرى (مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، ٢٠١٦ : ٥) .

٨- **مساهمة قطاع الاسكان في الناتج المحلي الإجمالي :** أما قطاع الأسكان فباستعراض قيمة ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، سجل أدنى قيمة له في بداية المدة إذ بلغ (١٠٧٦٧) مليون دولار في عام ٢٠٠١ وبنسبة مساهمة (١٠,٤٢ %) من إجمالي الناتج المحلي، لتتجه قيمة هذا القطاع إلى الارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى بلغ (٣٤٢٢٧) مليون دولار وبنسبة (١٠,٨٤ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨، ثم أنخفض في عام ٢٠٠٩ وبلغ (٢٩٨٠٨) مليون دولار بنسبة (١١,٦٩ %) من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بسبب مُخَلفات الأزمة العالمية التي امتدت إلى الاقتصاد الحقيقي كتأثر باقي القطاعات الأخرى، حتى بدأت باستعادة تقدمها تدريجياً خاصة بعد زيادة عدد الوافدين للسياحة أو العمالة، وزيادة الطلب على المساكن (المركز الوطني للإحصاء، ٢٠١١ : ٢٠)، فوصلت إلى أعلى قيمة له وبلغ (٤٤٥٢٨) مليون دولار وبنسبة مساهمة (١١,٨٧ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥ .

والأمر كذلك فيما يتصل بقطاع الخدمات سواء كانت الخدمات الحكومية أو الخدمات الاخرى، إذ سجلت قيمة القطاعات الحكومية في بداية المدة كأدنى قيمة لها وبلغت (٤٧١٣) مليون دولار في عام ٢٠٠١ وبنسبة (٤,٥٦ %) من إجمالي الناتج المحلي، واستمر بالارتفاع للسنوات اللاحقة حتى بلغ أعلى قيمة له بحوالي (٢٧١٨٥) مليون دولار في عام ٢٠١٥ وبنسبة مساهمة (٧,٢٤ %) من إجمالي الناتج المحلي، أما الخدمات الأخرى فبلغت كأدنى قيمة (٢٥٥٨) مليون دولار في عام ٢٠٠١ وبنسبة (٢,٤٨ %) من إجمالي الناتج المحلي، وكذلك استمر بالارتفاع للسنوات اللاحقة حتى بلغ أعلى قيمة له بحوالي (١٣٥٨٧) مليون دولار وبنسبة مساهمة (٣,٦٢ %) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٥، وذلك لتطوير خدماتها بشكل مستمر وإطلاق برنامجها (الخدمات الذكية) التي توفر سرعة وسهولة ودقة لرعاياها (وزارة الاقتصاد، ٢٠١٧ : ١) .

أي حققت الإمارات العربية المتحدة ما عجز الكثيرون عن تحقيقه، وأصبحت نموذجًا تتطلع إليه بلدان عدة، ونجحت في أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً وسياحياً وخدمياً على المستوى العالمي؛ بفضل الانفتاح الكبير والتسهيلات الإدارية والضريبية، والاستثمار الواسع في البنى الإرتكازية مستفيدة من فترة الإزدهار الإقتصادي العالمي والإندفاع الكبير ضمن " رؤية الإمارات " لتحويلها إلى مركز نشاط اقتصادي عالمي يرتكز على (المال والتجارة والسياحة) لتنجح في ذلك إلى حد كبير وأصبحت الإمارات العربية المتحدة ذات اقتصاد قوي ومرن يتمتع بقوة تصديرية قادرة على تجاوز العقبات والصمود أمام التحديات داخلياً وخارجياً .

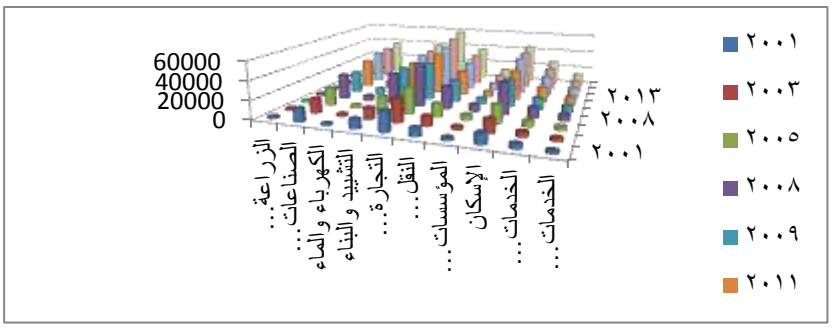

شكل (١) القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للمدة (٢٠٠١-٢٠١٥)
المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد الى الجدول السابق

من خلال الشكل (١) الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة ومدى مساهمة القطاعات الاقتصادية ماعدا قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، يتضح إن في بداية المدة كانت هي الأدنى لجميع القطاعات في عام ٢٠٠١، لترتفع تدريجياً في السنوات اللاحقة لجميع القطاعات الاقتصادية باختلاف القيم والنسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة نمو القطاعات وتحفيزها حتى الأزمة المالية الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨، لتخلف آثاراً جمة على الاقتصاد الحقيقي فتنخفض قيمة قطاعات عدة ليتعافى الاقتصاد الإماراتي تدريجياً وتبلغ أعلى قيمة لجميع القطاعات في العام ٢٠١٥؛ لتخضير القطاعات والعمل على استدامتها وزيادة نموها لمواجهه أي عقبات مستقبلية، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول (٣) :-

جدول (٣) الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع النفط والغاز والقطاعات الأخرى للإمارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦) (مليون دولار)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط والغاز (مليون دولار)	النسبة المئوية %	إجمالي الناتج المحلي عدا قطاع النفط والغاز (مليون دولار)	النسبة المئوية %	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
٢٠٠١	٢٥٩٦٧	٢٥	٧٧٣٤٥	٧٥	١٠٣٣١٢
٢٠٠٢	٢٥٧٠٦	٢٣	٨٤١١٠	٧٧	١٠٩٨١٦
٢٠٠٣	٣١٤٥٨	٢٥	٩٢٨٨٨	٧٥	١٢٤٣٤٦
٢٠٠٤	٤٣٢٧١	٢٩	١٠٤٥٥٣	٧١	١٤٧٨٢٤
٢٠٠٥	٦٢١٣٩	٣٤	١١٨٤٧٩	٦٦	١٨٠٦١٨
٢٠٠٦	٨٣٣٣٦	٣٨	١٣٨٧٨١	٦٢	٢٢٢١١٧
٢٠٠٧	٨٧٦٣٦	٣٤	١٧٠٢٨٠	٦٦	٢٥٧٩١٦
٢٠٠٨	١١٦٨٤٣	٣٧	١٩٨٦٣٢	٦٣	٣١٥٤٧٥
٢٠٠٩	٦٩٢٣١	٢٧	١٨٥٥٧٣	٧٣	٢٥٤٨٠٤
٢٠١٠	٩٠٩٥٩	٣٢	١٩٦٤٦٣	٦٨	٢٨٧٤٢٢
٢٠١١	١٣٧٧١٧	٣٩	٢١٠٨٧٨	٦١	٣٤٨٥٩٥
٢٠١٢	١٤٧٥٤٩	٤٠	٢٢٤٧٦٥	٦٠	٣٧٢٣١٤
٢٠١٣	١٥٧١٥٢	٣٩	٢٤٥١٨٨	٦١	٤٠٢٣٤٠
٢٠١٤	١٣٨١٤٠	٣٥	٢٦١٣١١	٦٥	٣٩٩٤٥١
٢٠١٥	٩٠٦٩٩	٢٤	٢٨٤٥٣١	٧٦	٣٧٥٢٣٠
٢٠١٦	١٢٩٥٠٠	٣٣	٢٦٢٦٠١	٦٧	٣٩٢١٠١

المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد إلى :-

- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبوظبي، ٢٠١٢، ٣٨ .
- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أبوظبي، ٢٠١٥، ٣٥ .
- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، الملاحق الاحصائية، أبوظبي، ٢٠١٦، ٤١١-٤١٢

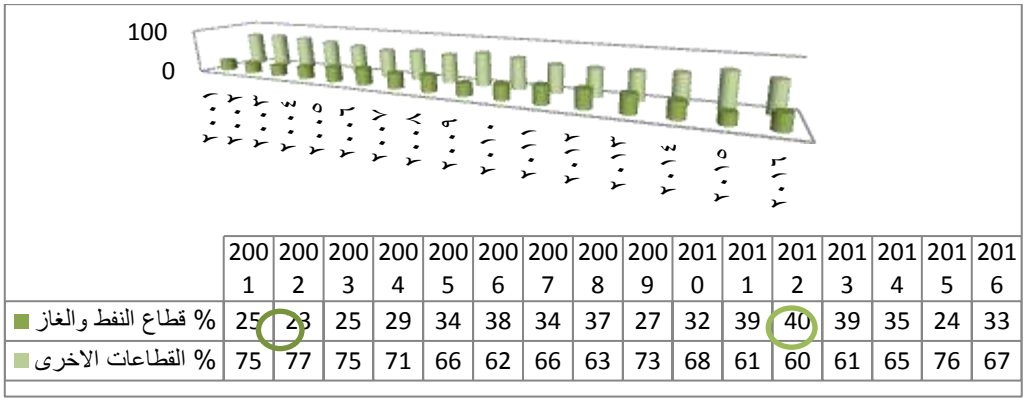

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
% قطاع النفط والغاز	25	23	25	29	34	38	34	37	27	32	39	40	39	35	24	33
% القطاعات الاخرى	75	77	75	71	66	62	66	63	73	68	61	60	61	65	76	67

شكل (٢) الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية للامارات العربية المتحدة للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)

المصدر : من إعداد الباحثان بالاستناد الى الجدول السابق .

من خلال الشكل (٢) الذي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة ومدى مساهمة قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي، إذ يتضح إن أدنى مستوى له قد بلغ (٢٣%) من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٢؛ وذلك لتذبذب أسعار الطاقة العالمية وزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فبلغت حوالي (٧٧%)، إلا انه أخذ يتزايد وبمعدلات نمو مختلفة، فبلغ (٤٠%) من إجمالي الناتج المحلي كأعلى نسبة تزايد في عام ٢٠١٢؛ نتيجة أرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي الإماراتي وزيادة صادراتها (العبيدي، ٢٠١٧ : ٥٢) .

الخاتمة

اولاً: الاستنتاجات : توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إدراج أهمها في مايأتي:

١-يعد التنويع الاقتصادي من اهم دعائم النمو الاقتصادي في الامارات العربية المتحدة، اذ استطاعت بسياساتها وقيامها بالاصلاحات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية ان تتخطى الازمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨ وبوقت قياسي فاق التصورات من خلال قيامها بتشريع القوانين ورسم السياسات العامة لتنويع صادراتها ومصادر دخلها وتبني البرامج والمبادرات الناجحة والمبتكرة بجهود موحدة في مختلف انشطتها وجوانبها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) مع تركيزها المباشر على القطاعات الأهم والأكثر تأثيراً على واقعها ومستقبلها .

٢-استطاعت الامارات العربية المتحدة الخروج من الصفة الريعية لاقتصاداتها وذلك بتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز الطبيعي وتوظيف الايرادات النفطية لخدمة القطاعات الاخرى لاسيما بعد وعيها وادراكها إن التنويع الاقتصادي هو الحل الأمثل مستقبلاً لتمتعها بمقومات تدعم الاستدامه، إذ يتحرك اقتصادها بثبات خاصة بعد إعداد الميزانية الاتحادية الخمسية (٢٠١٧-٢٠٢١) بنفقات تقديرية بلغت (٦٧,٢٥٠٦) مليار دولار لتلبية متطلبات رؤياها الوطنية المستقبلية .

٣-تتمتع الإمارات العربية المتحدة بإستقرار سياسي واقتصادي وتمتلك ثروات طبيعية (نفط خام وغاز طبيعي) وموارد بشرية ومقومات حضارية وثقافية تلعب دوراً بارزاً في التوازن الاقتصادي العالمي، وإن القطاعات الرائدة والمساهمة في تنويع الاقتصاد الاماراتي هي الطاقة والتشيد والبناء خاصة في مجال السياحة (الفنادق والمطاعم والتجارة) التي اصبحت تُعد إحدى أهم روافد اقتصادها ولاسيما إمارة دبي التي تمثل الأكثر ابتكاراً ورفاهية عالمياً .

٤-حققت الإمارات العربية المتحدة ما عجز الكثيرون عن تحقيقه، وأصبحت نموذجًا تتطلع إليه بلدان عدة، ونجحت في أن تكون مركزاً مالياً وتجارياً وسياحياً وخدمياً على المستوى العالمي؛ بفضل الانفتاح الكبير والتسهيلات الإدارية والضريبية، والاستثمار الواسع في البنى الإرتكازية مستفيدة من فترة الإزدهار الإقتصادي العالمي والإندفاع الكبير ضمن " رؤية الإمارات " لتحويلها إلى مركز نشاط اقتصادي عالمي يرتكز على (المال والتجارة والسياحة) لتنجح في ذلك إلى حد كبير وتصبح ذات اقتصاد قوي ومرن يتمتع بقوة تصديرية قادرة على تجاوز العقبات والصمود أمام التحديات داخلياً وخارجياً .

ثانياً : المقترحات :

١-يجب على الإمارات العربية المتحدة حل إشكاليات إدارة الثروات الطبيعية وذلك من خلال تعديل المادة (٢٣) في دستورها والتي تنص على إعطاء السيادة التامة لكل إمارة على ثرواتها الطبيعية، فضلاً عن الحد من تفاوت الدخول بين الإمارات الغنية والفقيرة لتحقيق نمو حقيقي في متوسط دخل الفرد ونمو اقتصادي مستدام .

٢- ينبغي على الامارات العربية المتحدة توسيع استثماراتها في جميع القطاعات ولاسيما القطاعات الاساسية (الزراعية والصناعية) وذلك من خلال امكانية الاستثمار في الدول العربية الاخرى التي تتمتع بمميزات تدعم القطاعات الاساسية كمصر والسودان والعراق خاصة، من خلال محاولة أستقطاب المستثمرين لاعاده الاعمار بعد تعرض محافظات عدة للدمار والبساتين الزراعية فضلاً عن انهيار البنى التحتية جراء الارهاب والعمليات العسكرية.

٣- ينبغي على الامارات العربية المتحدة المحافظة على علاقاتها الاقليمية وزيادة اهتمامها بمجلس التعاون الخليجي ولابد من تحقيق تكتلات خليجية وعربية لتحقيق المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية في التعامل مع بلدان العالم مستقبلاً، فضلاً عن الاستفادة من العولمة والاستثمار الاجنبي والحرية والانفتاح على العالم الخارجي ولكن وفق الضرورات الاستراتيجية التي تخدم أهدافها التنموية ومصالحها الوطنية، إذ يتطلب ذلك ان تعزل التأثيرات المترابطة بنفوذ البلدان الكبرى والشركات متعددة الجنسية عن مسارها وأهدافها لإقامة قاعدة اقتصادية قوية لتعزيز النمو المستدام استعداداً لعصر مابعد النفط .

٤- ينبغي أن تعالج الإمارات العربية الخلل في التركيبة السكانية، والقضاء على الآثار الاجتماعية من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد، وتقليل التفاوت بين عدد السكان في الحضر والريف بزيادة الخدمات وتقديم الدعم للفلاح لتنمية القطاع الزراعي وسد حاجة البلد من السلع الأساسية، وكما ينبغي أن تعتمد وتفعل دور الشباب الإماراتي والعربي باستقطابهم وتاهيلهم باعتبارهم ثروة بشرية معطلة ليتسلحوا بالعلم ومكارم الأخلاق ويسهموا في بناء المجتمعات الإسلامية الواعية في الحاضر والمستقبل .

المصادر :

١- معجم الصحاح، (٢٠١٨)، "معاجم اللغة العربية"، الموقع الالكتروني: www.maajim.com
٢- كمال روينية وموسى باهي، (٢٠١٦)، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية : حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد ٠٥، ديسمبر، الجزائر .
٣- مرزوك، عاطف لافي، (٢٠١٣)، "التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل"، مجلة الاقتصادي الخليجي، لعدد ٢٤، الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
٤- الاسكوا، (٢٠٠١)، "التنويع الاقتصادي في بلدان النامية المنتجة للنفط"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الامم المتحدة .
٥- حسين، عبدالرزاق حمد، وعبدالقادر، حنين رضوان، (٢٠١٧)، "واقع الاقتصاد الاماراتي في ظل التنمية المستدامة دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠١-٢٠١٦)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٣، العدد ٣٩، جامعة تكريت، العراق .
٦- حكومة.امارات، ٢٠١٨، البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة، الموقع الالكتروني: www.government.ae .
٧- البصام، سهام حسين، واخرون، (٢٠١١)، "الضرورات الاستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت، العراق .
٨- صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية (٢٠١٢، ٢٠١٥، ٢٠١٦)، منظمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العرب تعني بأداء الأسواق المالية العربية .
٩- بدوي، أحمد أبو بكر علي، (٢٠١٠)، "القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الامارات العربية المتحدة"، صندوق النقد العربي، دراسات إقتصادية، الدائرة الاقتصادية والفنية في أبوظبي، الامارات العربية المتحدة .
١٠- العبادي، عمار محمد سلوا، (٢٠١٢)، "تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة .
١١- وزارة الاقتصاد، (٢٠١٧)، الامارات العربية المتحدة، الموقع الالكتروني: www.economy.gov.ae .

١٢- المركز الوطني للإحصاء، (٢٠١١)، التقرير الاحصائي السنوي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والبيئية ٢٠١٠، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة .
١٣- مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي، (٢٠١٦) ، التقرير السنوي، الامارات العربية المتحدة .
١٤- البيضاني، جليل شيعان ضمد، (٢٠١٢)، "دبي جدلية التنمية والمديونية"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد الثالث والعشرون، البصرة، العراق .
١٥- الجبلي، عبدالله، (٢٠١٤)، "الكتاب السنوي لدولة الامارات العربية المتحدة"، نشر شركة تريدينت برس ليمتد، إدارة الاعلام الخارجي، المجلس الوطني للأعلام، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة .
١٦- وزارة الاقتصاد، (٢٠١٢)، تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٥-٢٠١٠، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية إدارة التخطيط ودعم القرار، الامارات العربية المتحدة .
١٧- حسن، جمال قاسم، (٢٠١٧)، "قياس اثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي"، صندوق النقد العربي، دراسات إقتصادية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة .
١٨- شريف، شيرين احمد، (٢٠٠٩)، "القطاع الزراعي في دولة الامارات العربية المتحدة – دراسة اقتصادية تحليلية"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة .
١٩- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، (٢٠١٣)، تقرير التنمية الصناعية النمو المستدام للتشغيل : دور الصناعات التحويلية والتغيير الهيكلي .
٢٠- والاس، ديفيد، (بلا)، "دراسات عالمية - التنمية الصناعية المستديمة"، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٦، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة .
٢١- صندوق النقد العربي، (٢٠١٠)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الاقتصادية للدول العربية، منظمة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العرب تعني بأداء الأسواق المالية العربية .
-٢٢
23- Kizad, (2017), Khalifa Industrial Zone, Abu Dhabi, United Arab Emirates .
24- Dubai Chamber , (2017) , Dubai Shartup Hub, Abu Dhabi , United Arab Emirates: (www.dubaistartuphub.ae) .